Distribution: Restricted
Original: English

EB 2002/77/R.26/Rev.1
البند 9(هـ)(ii) من جدول الأعمال

11 December 2002
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة والسبعون

روما، 10-11 ديسمبر/كانون الأول 2002

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

الجمهورية العربية السورية

من أجل

مشروع التنمية الريفية في إدلب

Document # 302673
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتفيد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة		**iii**
الموازين والمقاييس		**iii**
خريطة منطقة المشروع		**iv**
موجز القرض		**v**
موجز المشروع		**vi**
الجزء الأول –	**الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق**	**1**
ألف –	الاقتصاد والقطاع الزراعي	1
باء –	الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة	2
جيم –	استراتيجية الصندوق فى تعاونه مع سورية	3
الجزء الثاني –	**المشروع**	**5**
ألف –	منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة	5
باء –	أهداف المشروع ونطاقه	6
جيم –	عناصر المشروع	6
دال –	التكاليف والتمويل	6
هاء –	التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها	12
واو –	التنظيم والإدارة	13
زاي –	المبررات الاقتصادية	13
حاء –	المخاطر	14
طاء –	الأثر البيئي	14
ياء –	السمات الابتكارية	15
الجزء الثالث –	**الوثائق القانونية والسند القانوني**	**15**
الجزء الرابع –	**التوصية**	**16**
الملحق		
	موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنه	**17**

APPENDIXES — الذيــول

الصفحة

1 — I. COUNTRY DATA
الأول – البيانات القطرية

2 — II. PREVIOUS IFAD FINANCING
الثاني – التمويل السابق للصندوق

3 — III. LOGICAL FRAMEWORK
الثالث – الإطار المنطقي

6 — IV. QUANTITATIVE INPUTS, TARGETS AND KEY PROJECT FACTORS
الرابع – كميات المدخلات، وأهداف المشروع وعناصره

11 — V. SUMMARY COST AND FINANCING TABLES
الخامس – جداول موجز التكاليف والتمويل

13 — VI. ORGANIZATION AND MANAGEMENT
لسادس – التنظيم والإدارة

13 — VII. MONITORING AND EVALUATION
لسابع – الرصد والتقييم

معادلات العملة

وحدة العملة	=	ليرة سورية
1.00 دولار أمريكي	=	46.00 ليرة سورية
1.00 ليرة سورية	=	0.02 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

السنة المالية

لحكومة الجمهورية العربية السورية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة المشروع

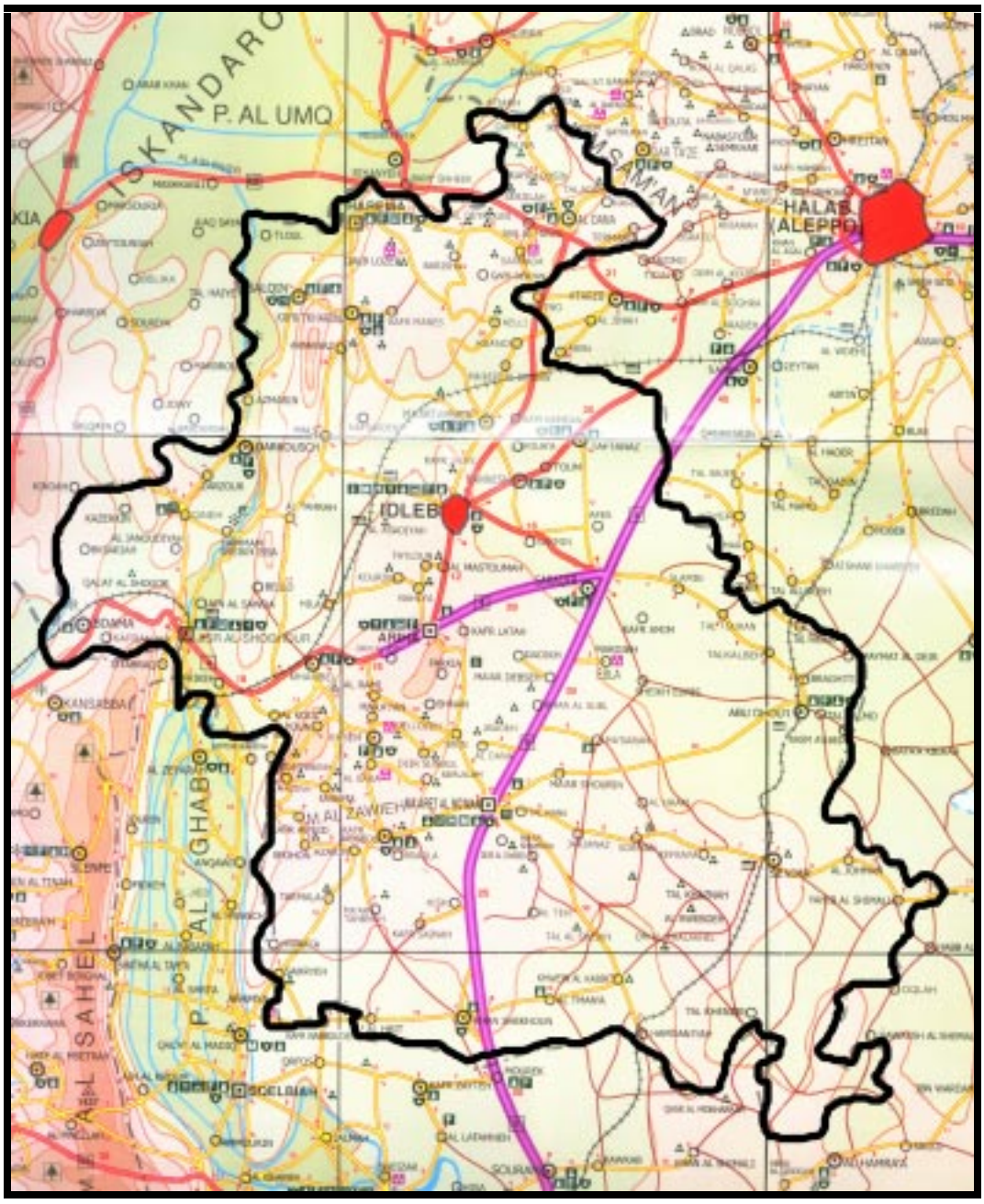

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

الجمهورية العربية السورية

مشروع التنمية الريفية في إدلب

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	الجمهورية العربية السورية
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي
التكلفة الكلية للمشروع:	46.1 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	13.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 17.5 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة
الجهات المشتركة في التمويل:	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
قيمة التمويل المشترك:	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: 18.2 مليون دولار أمريكي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 1.3 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: قرض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: منحة
مساهمة المقترض:	3.6 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	5.5 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

موجز المشروع

مـــن هـــم المســـتفيدون: تتألف المجموعة المستهدفة التي تحظى بالأولوية القصوى، من وجهة نظر الحد من الفقر، من حوالـــي 290 000 نســـمة (أي حوالي 70% من السكان الريفيين في جبل الوسطاني وجبل الزاوية) يعيشون في 160 قرية تـــتراوح في حجومها ما بين 200 و000 10 قاطن. أما المجموعة ذات الأولوية الثانية فهي باقي السكان (000 130 نسمة) الذين يعيشون في 46 قرية بالإضافة إلى جيوب الفقر الريفي الأخرى في محافظة إدلب.

لمـــاذا هم فقراء؟ تكمن الأسباب الرئيسية للفقر في منطقة المشروع في معدلات الزيادة السريعة في عدد السكان والقوى العاملـــة، مما يؤدي إلى ضغط كبير على الموارد الطبيعية، والحيازات الزراعية الصغيرة، والإنتاجية المنخفضة؛ وعدم الحصـــول الكافـــي، وفي الأوقات المناسبة، على المدخلات والتمويل الريفي؛ وأنشطة البحوث غير الملائمة وعدم كفاءة نظـــام الإرشـــاد؛ والزراعة المحدودة بسبب التصخر؛ والمرافق غير المتطورة للتجهيز والتسويق ما بعد الحصاد وأساسا للفواكـــه ومنتجات الألبان؛ والفرص المحدودة للعمالة في المناطق الريفية. وبالاضافة إلى ذلك، لا تتمتع النساء الريفيات بمهـــارات كافـــية نتـــيجة لأســـباب مختلفة: كالافتقار إلى الحصول على الإرشاد والتدريب لتطوير مهاراتهن الزراعية؛ واســـتخدامهن للقـــيام بأعمـــال يدوية ومتكررة؛ ولكون معظمهن اميات وبالتالي لا يستطعن الحصول على أعمال بأجور أفضل.

ماذا سيفعل المشروع لهم؟ تتلخص أنشطة المشروع في: استصلاح 000 20 هكتار من الأراضي الصخرية، على أساس اســـترداد التكاليف؛ وإقامة حوالي 000 12 هكتار من البساتين؛ وخدمات الإرشاد وتحسين الروابط بين البحوث والإرشاد؛ وصيانة التربة في المزرعة والمياه خارجها بما في ذلك بناء 25 سدا ترابيا صغيرا؛ وترميم 14 بئرا؛ وحماية ينابيع الري وترميمها لأغراض الري؛ والتسويق ومعلومات السوق لمساعدة المستفيدين في تحديد بيئات السوق الجديدة وإقامة الروابط مـــع المشـــترين المحتملين؛ ودعم لجان تنمية القرى لاعتماد نهج تشاركي؛ دعم إنشاء صناديق (وهي مؤسسات مجتمعية غـــير رســـمية للـــتمويل الصغير)؛ لتعزيز فرص الإنتاج المدر للدخل والتجهيز والتسويق المناسبة لاستثمارات أصحاب الحـــيازات الصغيرة والنساء الريفيات؛ مراعاة قضايا التمايز بين الجنسين من خلال دعم القدرات المؤسسية لوحدة تنمية المـــرأة الريفـــية في مديرية الإرشاد الزراعي في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بحيث تتمكن من القيام بدور أكثر فعالية في بناء قدرات خدمات الإرشاد.

كـــيف سيشارك المستفيدون في المشروع؟ سيعتمد المشروع نهجا تشاركيا في تخطيط أنشطته وتنفيذها. وسيجرى إنشاء لجـــان لتنمـــية القرى تكون مسؤولة عن تنظيم مشاركة المجتمع المحلي في تخطيط وتصميم وتنفيذ الأنشطة التي يوجهها المجـــتمع المحلـــي. وســـيقدم المستفيدون مساهمات عينية تجاه تكاليف تشغيل وصيانة بعض أعمال حصاد المياه خارج المـــزرعة، مـــثل الينابيع والسدود الصغيرة. وسيقومون بدفع نفقات عضوية في مبادرات التمويل الجزئي في الصناديق وتغطية تكاليف الاقتراض من أجل استصلاح الأراضي والأنشطة المولدة للدخل.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
الجمهورية العربية السورية
من أجل
مشروع التنمية الزراعية في إدلب

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى الجمهورية العربية السورية بما قيمته ..... مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 17.5 مليون دولار أمريكي تقريبا)، بشروط تيسيرية للغاية، وذلك للمساعدة في تمويل مشروع التنمية الزراعية في إدلب. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاث أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة. ويتولى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - يقدر العدد الكلي للسكان في سوريا بزهاء 16.1 مليون نسمة (عام 2000)، مع وسطي معدل نمو سنوي بحدود 2.5 في المائة. ويصنف حوالي 50% من مجموع السكان على أنهم ريفيون، حيث تشكل النساء أقل بقليل من نصف مجموعهم. وتبلغ مساحة سوريا 000 185 كم^2. أما الرقعة المزروعة منها فتصل إلى نحو 6 ملايين هكتار وتعمل فيها قرابة 000 450 أسرة. وهناك 1.1 مليون هكتار تقريبا من الأراضي المروية أما المنطقة المتبقية فهي بعلية.

2 - لقد تغير دور الدولة في الاقتصاد تغيرا كبيرا منذ أوائل السبعينات. وفي عام 1991، صدر القانون رقم 10 لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي. وبالرغم من تعزيز دور القطاع الخاص بصورة كبيرة، لم يلق التحديث والتحرر الاقتصاديين الزخم إلا عندما تولت الإدارة الجديدة السلطة في عام 2000. ومنذ ذلك الوقت، تم إصدار عدد من القوانين والتدابير التي، إذا أخذت ككل، تشير إلى مرحلة جديدة من التنمية الاقتصادية للبلاد. لقد كانت الاصلاحات عديدة ويتوقع أن يزداد تحرر الاقتصاد. وأن يجري خلق بيئة أكثر تمكينا للقطاع الخاص. وكما صدر قانون جديد يسمح بعمل المصارف الخاصة التي ينبغي أن يوفر انتشارها، في نهاية المطاف، دعامة قوية للقطاع الخاص. ويبلغ دين سوريا الحالي المستحق حوالي 21 مليار دولار أمريكي، مع نسبة خدمة دين تبلغ 3.5% (تقديرات البنك الدولي لعام 2001). ويجرى التحكم في التضخم المالي عند نسبة 2.4% سنويا (عام 2001).

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

3 - تظل الزراعة المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي (27.3%) تتبعها الصناعة والإنشاءات (23%) والتجارة (21%). وتشكل الصادرات من الفاكهة والخضروات والمنسوجات والقطن المصدر التقليدي لإيرادات القطع الأجنبي. وضمن قطاع الزراعة، يبلغ إنتاج الثروة الحيوانية 16% وإنتاج الفاكهة والحبوب 44.1%، بينما تشكل الخضروات والمحاصيل الصناعية والمحاصيل الأخرى الباقي (39.9%). ويستهلك معظم هذا الإنتاج محليا. ويشكل القطاع الزراعي مصدرا رئيسيا للمواد الأولية للصناعات التحويلية، بما في ذلك الزيتون والشوندر السكري والقطن والتبغ، بالإضافة إلى إنتاج الحبوب الأساسية وهي، القمح للاستهلاك البشري والشعير للماشية. وتبلغ المحاصيل الصناعية 10.8% من جميع المحاصيل الزراعية. ويشكل القطن أكبر عائد من الصادرات يتبعه النفط الخام. وبالرغم من أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الكلي وخلق فرص العمالة، فإن تنميته محدودة نتيجة لإنخفاض الإمكانيات الإنتاجية للأراضي (إنخفاض الخصوبة وتآكل التربة وأرتفاع نسبة التصخر والأراضي الصحراوية وارتفاع معدل تفتت الحيازات)؛ وسوء إدارة موارد المياه؛ وعدم كفاءة ايصال خدمات الدعم.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

4 - تتلخص الدروس الرئيسية من تجربة الصندوق في سوريا ذات العلاقة بمشروع التنمية الزراعية في إدلب فيما يلي:

(i) **النهج التشاركي**. بينما توجد أمثلة لاشراك المستفيدين في مشروعات سابقة، إلا أنها محدودة. ولم يوضع حتى الآن أي دور رسمي للمستفيدين، بالرغم من أن مشروع التنمية الزراعية في المنطقة الجنوبية – المرحلة الثانية ومشروع تنمية المراعي في البادية قد بذلا جهودا لوضع منهجيات يمكن تحقيقها. ولكي تصبح التدخلات التشاركية ناجحة، يحتاج المسؤولون الحكوميون وموظفو المشروع والمستفيدون إلى التدريب على النهج والمنهجيات التشاركية.

(ii) **الاستهداف**. يعتبر استهداف المناطق مقبولا الآن باعتباره أكثر الآليات ملائمة للاستهداف في سوريا. وفي حين قد يضم استهداف المناطق مجموعات ومجتمعات محلية أوسع، إلا أن بالإمكان ربطه بآلية استرداد التكاليف مصممة على أساس متدرج يتطلب ممن هم أفضل حالا مساهمة أكبر في التكاليف.

(iii) **دعم التسويق**. ينبغي إيلاء النظر لتوفير الدعم في مجال التسويق للمنتجين الريفيين. ويشمل هذا، كلما كان ملائما، معلومات السوق ومعالجتها والاستثمار في التخزين ومرافق النقل في شراكة مع القطاع الخاص.

(iv) **التمويل الصغير**. ينبغي الترويج لمجموعات المساعدة الذاتية على مستوى المجتمع المحلي ودعمها لزيادة حصول الفقراء على التمويل الصغير. ويمكن القيام بذلك، من بين جملة أمور، من خلال إنشاء مبادرات للتمويل الصغير لتقديم الخدمة لهذه المجموعات في إطار قانوني ملائم يعكس الواقع الاجتماعي الاقتصادي للمجتمعات المحلية. وتشمل المجالات التي يتعين النظر فيها نوع الضمانات

ونظام الائتمان المطبق (معدلات الفائدة وتقاسم الربح حسب الشريعة الإسلامية والضمانات الجماعية وما إلى ذلك) والإطار القانوني لحشد المدخرات الريفية.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع سورية

سياسة سورية لاستئصال الفقر

5 - من خلال سلسلة من خطط التنمية الخمسية، أولت الحكومة السورية أهمية كبرى لرفاه الشعب وتنمية الموارد البشرية والطبيعية. وفي هذا السياق، تهدف استراتيجية الحكومة للتنمية الريفية تحسين مستويات المعيشة من خلال خفض التباينات الاجتماعية الاقتصادية والإقليمية. ومن أجل هذه الغاية، ستسعى برامج الاستثمار العامة باستمرار إلى: (i) دعم القدرات المؤسسية لمقدمي الخدمات العامة والمجتمعات المحلية للتصدي لتحديات التنمية؛ (ii) تعزيز حصول السكان الذين يعيشون في المناطق الهامشية على الأصول الإنتاجية والأدوات والمهارات والائتمان والخدمات الأساسية (الصحة والتعليم والغذاء والمياه والإصحاح) ولا سيما في شمال وشمال شرق وجنوب شرق البلاد.

أنشطة الجهات المانحة الأخرى لاستئصال الفقر

6 - **شراكة الصندوق مع جهات مانحة إقليمية أخرى.** نجح الصندوق في وضع نموذج شراكة استراتيجية مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ويعتبر الصندوق والصندوق العربي المؤسستان الدولية والإقليمية الرئيسيتان لتمويل التنمية الريفية في البلاد. لقد كان الصندوق العربي، بحكم تركيزه على مشروعات البنية الأساسية، الشريك الممول الرئيسي للمشروعات التي يدعمها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. في حين كان الصندوق المبادر الرئيسي بتطوير المشروعات في قطاعي التنمية الزراعية والريفية، مما استقطب تمويلا مشتركا كبيرا من الصندوق العربي. وسيقوم الصندوق بمزيد من تعزيز شراكته مع الصندوق العربي، لا لحشد موارد إضافية فحسب، بل أيضا لإنشاء جبهة مشتركة وقوية لمواصلة الحوار السياساتي المعني بالحد من الفقر الريفي. وبالإضافة إلى الصندوق العربي، يزيد مصرف التنمية الإسلامي من اشتراكه في تنمية البنية الأساسية الريفية، بينما تشجع الهيئة العربية للاستثمار والتنمية الزراعية تجهيز الأغذية والمرافق التسويقية في مناطق المشروعات التي يدعمها الصندوق.

7 - **تعاون الصندوق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.** أنشئ فريق مهمات للإعداد لإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية، وتم تسمية منسق إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة في عام 2000. وقد ربط الصندوق نفسه بالموضوعات الإنمائية التي حددها إطار المساعدة: البيئة والموارد الطبيعية؛ السكان والحاجات الأساسية (الصحة والتعليم والأمن الغذائي والتغذية والتمايز بين الجنسين والشباب وحقوق الإنسان)؛ العمالة وحسن الإدارة الاقتصادية. وتشترك سبع وكالات من وكالات الأمم المتحدة – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية – في التنمية الريفية والتخفيف من حدة الفقر في جبل الحص. وشملت المشروعات/البرامج التي نفذها فريق الأمم المتحدة التنمية الزراعية واستصلاح الأراضي، والخدمات المالية الصغيرة، والتلقيح والتدريب على الرعاية الصحية الأولية وتعليم القراءة والكتابة والتدريب على

مهارات الأنشطة المولدة للدخل. ويهدف مشروع إعادة إحياء المراعي في البادية وإنشاء محمية طبيعية في التليلة، الذي تمولـــه الحكومة الإيطالية وتنفذه منظمة الأغذية والزراعة، إلى تحسين الأراضي (إعادة الغطاء النباتي وإعادة إدخال الحـيوانات) وتنظـيم أراضي الرعي المشاع. ويعمل هذا المشروع الذي تبلغ مدته ثلاث سنوات على تحسين إنتاجية الأرض ومسـتويات المعيشة في منطقة المشروع، وتوفير التدريب على النهج التشاركي في إدارة الأراضي الرعوية. وأمـا برنامج الأغذية العالمي فينفـذ أنشطة إنمائية وعملية طوارئ في سوريا. وتتلخص أهـداف هـذه الأنشطة في: (i) تمكين الأسر التي تعتمد على المناطق الهشة بيئيا من التحول إلى سبل عيش أكثر استدامة من خلال زراعة أشجار الفاكهـة؛ (ii) تحسـين مستويات معيشة الفقراء والمعدمين من العمال من خلال تنمية قدرات توليد الدخل في المناطق البعلية والأراضي الرعوية النائية.

8 - **تعـاون الصـندوق مع مؤسسات البحوث الدولية/الإقليمية.** تستضيف سوريا المقر الرئيسي لكل من المركز الدولـي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة والمركز العربي لدراسات المناطق القاحلة والأراضي الجافة. وقد استفاد المركـزان مـن المـنح العديدة المقدمة من الصندوق لتمويل برامج إقليمية موجهة نحو بناء قدرات مؤسسات البحوث القطـرية في المنطقة والقيام ببحوث لتنمية الزراعة البعلية. وتم إدراج نتائج البحوث باستمرار في تصميم المشروعات الممولة من الصندوق.

9 - **نشـاط البنك الدولي في سوريا.** يتوقع أن يستأنف البنك الدولي أنشطته في سوريا عام 2003 عقب البدء في تسـوية متأخرات ديون سوريا للبنك. وقد قامت بعثة من البنك الدولي بزيارة سوريا العام الماضي للتصدي للمعوقات التـي تواجه تنمية قطاع الري الفرعي. وهدف البنك هو تحليل القضايا والمعوقات الرئيسية التي تواجه قطاع الزراعة واقتراح مجموعة من التوصيات والمجالات المحتملة لدعمه.

استراتيجية الصندوق في سوريا

10 - ركـزت الـتدخلات السابقة للصندوق في سوريا على دعم الفئات الأفقر من سكان الريف من خلال الترويج لاسـتخدام أفضل للموارد الطبيعية وحماية البيئة وزيادة الإنتاجية ووقف تهميش المناطق الريفية الفقيرة. وعلى أساس الـدروس المستفادة، ينبغي أن تهدف الاستراتيجية المستقبلية للمساعدة الإنمائية للصندوق في سوريا إلى مواصلة دعم الجهـود الحكومـية لتحسـين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للأسر الريفية الفقيرة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية في القطـر. هـناك حاجـة لإزالة القيود عن الإنتاج والتجهيز والتسويق للفقراء في نطاق نهج نظم زراعية. وينبغي على الصندوق الاستمرار في توفير المساعدة في مجال الاستثمار والاشتراك في الحوار السياساتي مع المعنيين ذوي الشأن فـي سـوريا والتركيز على تنمية كل من المناطق ذات الهطولات المطرية المرتفعة والأراضي الرعوية. وينبغي أن تركـز أنشـطة المساعدة المستقبلية للصندوق في سوريا، على المدى المتوسط، على ثلاثة مجالات مترابطة: (i) بناء المؤسسـات مـع تأكـيد على المؤسسات العامة التي توفر الدعم للقطاع الريفي؛ (ii) الحد من الفقر مع التركيز على التمكيـن الاجتماعـي والاقتصـادي لفقراء الريف، بما في ذلك النساء؛ (iii) حماية البيئة مع تأكيد خاص على صيانة الموارد الطبيعية والتربة والمياه والمراعي.

الأساس المنطقي للمشروع

11 - نظـرا لمستويات الهطولات المطرية المرتفعة والطبوغرافية المتنوعة، تعتبر منطقة المشروع مناسبة لزراعة المحاصـيل الحقلـية والأشجار المثمرة المتنوعة وتربية الماشية. وقد دفعت الضغوط السكانية على الأرض الأسر إلى الاسـتقرار فـي مناطق أقل خصوبة، حيث يشكل التصخر والمنحدرات الشديدة العوامل الرئيسية التي تحد من زيادة الإنتاج والدخل. ويهاجر عدد كبير من السكان، سواء من الرجال أو النساء، إلى المحافظات المجاورة وإلى لبنان لمدد تـتراوح ما بين أربعة وثمانية أشهر سنويا للقيام بأعمال مؤقتة لتحقيق دخول معقولة. ويبذل المزارعون من أصحاب الحـيازات الصغيرة جهودا كبيرة لإزالة الصخور من أراضيهم، إلا أن حصولهم على التمويل الريفي محدود. ويمكن للمشـروع أن يساعد في الحد من الفقر وبناء أصول محلية من خلال تحسين إدارة موارد المياه من الأمطار والينابيع، والاستخدام الأكثر كفاءة للمدخلات الزراعية لزيادة إنتاجية المحاصيل وبساتين الفاكهة والثروة الحيوانية. إن استصلاح الأراضـي سـيؤدى إلى توسيع المنطقة الصالحة للزراعة، وبالتالي فسيسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأغذية بين أسـر أصـحاب الحـيازات الصـغيرة وخلق فرص للعمل المأجور في محافظة إدلب. ومن خلال آليات الاستهداف المتأصـلة، سـيقدم المشروع مساهمة رئيسية في الحد من الفقر من خلال جعل أسر المزارعين الفقراء والمجتمعات المحلـية المحـرومة محـور عملية التنمية. ويتوقع للزيادات في الأنشطة المزرعية التي ترجع إلى التوسع في قطاع محاصـيل الأشـجار والمحاصـيل الحقلية وتكثيف إنتاج الثروة الحيوانية، أن تخلق فرصا لعمالة محلية وتوفر نوافذ لمشروعات توليد الدخل التي تفيد فقراء الريف.

الجزء الثاني- المشروع

ألف - منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

12 - **الموقـع**. يقـع المشـروع في محافظة إدلب، في الركن الشمالي الغربي الاقصى من البلاد. وتشمل منطقة المشـروع المحافظة بكاملها، ولكنها تركز مبدئيا على منطقتين مرتفعتين رئيسيتين هما جبل الوسطاني وجبل الزاوية، والأراضي المنخفضة المتاخمة التي يفصلها الوادي الذي يزرع بكثافة بواسطة الري.

13 - **السـكان**. من مجموع سكان المحافظة البالغ عددهم حوالي 1.2 مليون نسمة، يعيش 000 750 نسمة أو 62% في مناطق ريفية تتألف من 450 قرية صغيرة ومتوسطة الحجم يسكنها أقل من 000 20 نسمة. ويدل المسح الذي قامت به بعثة تقدير المشروع أن متوسط حجم المزرعة هو حوالي 3.3 هكتار، ونسبة 45% من المزارع أقل من هكتارين، و 31% مـا بيـن 2 و4 هكـتارات و25% فقط أكثر من 4 هكتارات. ويشير المسح أيضا إلى أن 80% من المزارعين يزرعون أرضهم بأنفسهم وأن 20% مستأجرين. وأغلب السكان من الشباب، حيث يتراوح عمر 43% منهم ما بين 16 و40 سـنة. معدل المواليد مرتفع وحجم الأسرة كبير (5-16 فردا) بمتوسط 8 أفراد في الأسرة. وتمثل الأسر التي يزيد عدد أفرادها عن 25 فردا 20% من السكان. وبسبب القيود على إنتاج الأغذية محليا وفرص توليد الدخول، فإن الهجرة الداخلـية والخارجـية مألوفة، وخاصة بين الشباب، وتشكل موردا هاما في دخول الأسر الريفية. وفي المتوسط، وفي أسرة تتألف من ثمانية أفراد، يهاجر اثنان من الذكور البالغين إلى لبنان لمدة 4-6 أشهر لكل منهما، وتهاجر امرأتان أو

ثـلاث إلى داخل المحافظة والمحافظات المجاورة لمدة 6-8 أشهر لكل واحدة منهن. ويشكل العمل المأجور ما بين 40 و80% من دخل الأسرة.

14 - وعلى أساس البيانات الاجتماعية الاقتصادية المتاحة ونتائج التقديرات الريفية التشاركية التي قامت بها البعثة، ستتألف المجموعة المستهدفة التي تحظى بالأولوية القصوى، من وجهة نظر الحد من الفقر، من حوالي 000 290 نسمة (أي حوالي 70% من السكان الريفيين في جبل الوسطاني وجبل الزاوية) يعيشون في 160 قرية تتراوح في حجومها ما بين 200 و000 10 قاطن. أما المجموعة ذات الأولوية الثانية فهي باقي السكان (000 130 نسمة) الذين يعيشون في 46 قرية بالإضافة إلى جيوب الفقر الريفي الأخرى في محافظة إدلب. أما المجموعة التي تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأولويـــة فهي باقي السكان (000 130 نسمة) الذين يعيشون في 46 قرية وغيرها من جيوب الفقر الريفي في محافظة إدلب.

15 - **الاســتهداف**. ســيقوم المشروع باعتماد نهج ذي مستويين للاستهداف. أولا، سيقوم المشروع بإيلاء الأولوية للقــرى المحــرومة فــي منطقة المشروع. ثانيا، في قرى مختارة، حيث سيتناول الحاجات الفورية لصغار المزارعين الفقــراء والنساء الفقيرات. وسوف يستهدف استصلاح الأراضي وإقامة البساتين أساسا لفائدة الأسر التي لديها هكتارين مــن الأرض أو أقل. وبالنسبة للأنشطة الأخرى، سوف يولي المشروع الأولوية للمجموعات المحرومة التي لا تستفيد بالضرورة من استصلاح الأراضي وإقامة البساتين، بما في ذلك النساء وأصحاب الحيازات الصغيرة والمعدمين.

باء - أهداف المشروع ونطاقه

16 - تتلخص الأهداف الرئيسية للمشروع المقترح في تحسين الأمن الغذائي ومستويات الدخل للمجموعة المستهدفة مــن المزارعيــن والنساء الريفيات من خلال توسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وتحسين الحصول على المياه وإدخال ممارسات في الزراعة وإدارة المياه أكثر كفاءة من أجل الاستخدام المستدام للأرض وموارد المياه.

جيم - عناصر المشروع

17 - سيقوم المشروع بتمويل سلسلة من الأنشطة بناء على العناصر الأربعة الرئيسية التالية: (i) التنمية الزراعية؛ (ii) تنمية موارد المياه وإدارتها؛ (iii) تنمية المجتمعات المحلية؛ (iv) التنسيق والإدارة.

التنمية الزراعية

18 - سيركز المشروع على تحسين سبل عيش المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال تحسين إنتاجية الأرض والــثروة الحيوانــية مــن خلال إتاحة وصول فائض الإنتاج إلى الأسواق. وستعود الزيادات في الإنتاجية إلى تحســين معــدل تطبيق التكنولوجيات المتاحة من خلال منهجيات البحوث والإرشاد القائمة على المشاركة. وبناء على ذلــك، ســيمول المشــروع النفقات الاستثمارية والتكاليف المتكررة في (i) تخطيط التنمية؛ (ii) استصلاح الأراضي وتنميتها؛ (iii) تنمية المحاصيل الصالحة للزراعة؛ (iv) تحسين الثروة الحيوانية؛ (v) نشر استخدام التكنولوجيا؛ (vi) توليد التكنولوجيا؛ (vii) التسويق.

19 - سيقوم المشروع بدعم استصلاح الأراضي على أساس استرداد التكاليف بصورة تصاعدية لحوالي 000 20 هكتار من الأراضي غير المطورة إلى حد كبير في كل من الجبل الوسطاني وجبل الزاوية. ونظرا لانعدام إمكانية التعاقد على استئجار المعدات الثقيلة لتحريك التربة من القطاع الخاص، سيقوم المشروع بتمويل شرائها.

20 - سيقوم المشروع أيضا بدعم: (i) إقامة مزارع الأشجار المثمرة؛ (ii) الترويج لنظم الزراعة المستدامة للمحاصيل الحقلية. وسوف يتم وضع نظم الإنتاج طبقا لمقترحات تم إيجازها في "خطط المزرعة الكاملة" التي وضعت على نحو مشترك بين المزارعين وتقنيين المشروع. ويوفر نظام المزرعة الكاملة الأساس لتخطيط (i) البنية الأساسية للمزرعة – مكان هياكل حصاد المياه والطرق والمباني والأسوار (الجدران الصخرية) وأعمال صيانة التربة ومساحات للزراعة الحراجية ومناطق شريطية لصيانة التنوع البيولوجي – (ii) نظام إدارة المزرعة.

21 - وفيما يتعلق بإنتاج الثروة الحيوانية، سيركز المشروع على تحسين أداء الحيوانات بدلا من زيادة حجم القطعان. وهناك ثلاثة مجالات مستهدفة لتحسين أداء الحيوانات: (i) الارتقاء بالقطعان من خلال التلقيح الاصطناعي والتهجين؛ (ii) تحسين الصحة الحيوانية؛ (iii) رعاية الحيوانات.

22 - سيقوم المشروع بدعم نشر استخدام التكنولوجيا من خلال تعزيز وحدات الإرشاد الزراعي ومراكز الدعم التقني بحيث يمكنها توفير المشورة التقنية السليمة والتدريب والمساندة التقنية للمزارعين. ونظرا للحاجة إلى تنقيح الحزم التقنية لتنمية الأراضي وإدارة البساتين والمشاتل، ولتوليد حزم جديدة للصيانة والإدارة المتكاملة للآفات، سيمول المشروع أربع مبادرات: (i) برنامج تجريبي تشاركي؛ (ii) برنامج عمل للبحوث؛ (iii) برنامج للبحوث التطبيقية؛ (iv) تعزيز الربط بين البحوث والإرشاد.

23 - سيقوم المشروع أيضا بمعالجة قضية التسويق من خلال إنشاء مكتب للتسويق داخل مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي في إدلب وتعيين أخصائي في التسويق. وسيجرى تجهيز المكتب وربطه بشبكة الإنترنت حتى يتمكن من رصد أسعار المنتجات ذات الاهتمام. وسيعمل موظفو مصالح التسويق المنتشرون في أنحاء المحافظة مع المزارعين وروابط المزارعين والمجموعات النسائية لزيادة الوعي بالحاجة إلى تنمية مهارات التسويق من أجل تحقيق دخول أعلى. ومن خلال مجالس تنمية القرى، سيدعم المشروع حلقات العمل التدريبية والاجتماعات التي تضم روابط المنتجين والمصنعين والتجار وذلك لتعزيز فهم أكبر فيما بين جميع الأطراف بأهدافهم ومتطلباتهم. وقبل هذا، سيكون النشاط الرئيسي لموظفي مصالح التسويق هو تكوين روابط التسويق. وسيركز هذا النشاط على محاصيل فردية أو أنشطة تدعمها عناصر أخرى في المشروع. وستمكن روابط التسويق المزارعين من دعم موقفهم في المساومة مع تجار الجملة والحصول على أسعار منصفة لمنتجاتهم.

تنمية وإدارة الموارد المائية

24 - سيمول المشروع إعادة تعمير الآبار الرومانية التقليدية وتركيب خزانات لجمع مياه الأمطار للري التكميلي للبساتين، ولا سيما في المرحلة الأولى من تطويرها. وبالإضافة إلى ذلك، سيروج المشروع لتقنيات متنوعة لحصاد المياه مثل أحواض الأشجار ومستجمعات المياه الصغيرة وخطوط كنتورية للزراعة الشريطية. وعلى أساس البيانات

المتاحة، من المتوقع أنه خلال فترة عمر المشروع سيقوم المزارعون بإقامة مصاطب على مساحة 800 8 هكتار وحوافي ترابية على 000 2 هكتار وجدران صخرية كنتورية على 000 3 هكتار وخطوط كنتورية على 700 2 هكتار وأحواض صخرية للأشجار على حوالي 500 2 هكتار ومستجمعات مياه صغيرة على حوالي 000 1 هكتار.

25 - وبالإضافة إلى ذلك وتمشيا مع استراتيجيات الحكومة لتحسين كفاءة الري والحد من الطلب على استخراج المياه الجوفية، سيوفر المصرف الزراعي التعاوني الائتمان لمجموعات أو أسر تمتلك آبارا مرخصا بها لشراء وتركيب أجهزة الري بالتنقيط في المزارع. وسيوفر المشروع المساعدة التقنية لاختيار المعدات الملائمة وتركيبها وصيانتها بصورة روتينية، ولتحسين الإجراءات التنظيمية وممارسات إدارة المياه.

تنمية المجتمعات المحلية

26 - يشمل هذا العنصر تنمية المجتمعات المحلية والمرأة الريفية والتمويل الصغير. والمبدأ الأساسي لنهج إشراك المجتمعات المحلية في المشروع، وهو نهج جديد في سوريا نوعا ما، هو قيام المجتمعات المحلية نفسها بوضع برامجها الإنمائية وخطط عملها طبقا لأهداف المشروع واستراتيجياته ومظاهره التقنية والبيئية. وتتطلب هذه العملية حوارا مستمرا وتفاعلا مع موظفي المشروع.

27 - سيمول المشروع تعيين عدد كاف من الموظفين بدوام كامل لدعم المجتمعات المحلية في وضع خططها وبرامجها ورصدها. ونظرا لعدد القرى، سينظم المشروع ستة فرق لتنمية المجتمعات المحلية (فريق لكل 25 قرية).وسيكون مقر هذه الفرق في ست مصالح، يتألف كل واحد منها من ستة موظفين (رئيس فريق وامرأة وميسرين/مخططين ومساعدين إداريين).

28 - سيمول المشروع أيضا دورات تدريبية وجولات دراسية للموظفين في سوريا والخارج لتعزيز قدراتهم في مجالات النهج التشاركية وتخطيط تنمية المجتمعات المحلية وتنظيم المنظمات القائمة على المجتمعات المحلية وإدارتها. وسيوفر المشروع (i) تدريبا محليا لـ 120 شخص – أسبوع وجولات دراسية في الخارج لـ 30 شخص – أسبوع؛ (ii) تدريبا محليا تكميليا للمجتمعات المحلية (200 1 شخص – يوم، 8 أيام لكل قرية) وجولات دراسية في الخارج (30 شخص – أسبوع)؛ (iii) ستة أشخاص – شهر لخدمات المستشارين الدوليين لتدريب المدربين، ومساندة الموظفين في التخطيط والرصد التشاركين، توفير التدريب أثناء العمل للموظفين. وبالإضافة إلى ذلك، سيعزز المشروع قدرات المجتمعات المحلية من خلال الاتصالات اليومية والتدريب الذي تقوم به فرق تنمية المجتمعات المحلية.

29 - وفيما يتعلق بأنشطة تنمية المرأة، سيقوم المشروع بدعم القدرات المؤسسية لوحدة تنمية المرأة الريفية في مديرية الإرشاد الزراعي التابعة لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لكي تتمكن الوحدة من القيام بدور أكثر فعالية في بناء قدرات خدمات الإرشاد في المحافظة والنهوض بالحوار السياساتي بشأن مراعاة قضايا التمايز بين الجنسين في السياق العام للتنمية. وبناء على ذلك، سيمول المشروع دورات تدريبية للمدربين في السنتين الأولى والثانية من المشروع لكبار موظفي مديرية الإرشاد الزراعي في المحافظة والوكالات الأخرى ذات العلاقة والجامعات. وستشمل الدورات التدريبية، لكل من الرجال والنساء، موضوعات مثل مشاركة المجتمع المحلي في تلبية احتياجات الجنسين

(بما في ذلك التدريب على مفاهيم التنمية والاتصالات والتيسير وطرق التقدير السريع بالمشاركة)، الوعي بالمساواة بين الجنسين والنهج التشاركية لصانعي القرار وآخرين. وبالإضافة إلى ذلك، سيستفيد المشروع من برنامج العمل الممول من الصندوق لمساعدة مشروعات الصندوق في مجال بحوث المرأة الريفية في بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، الذي يجرى تنفيذه حاليا في سوريا والدول الأعضاء الأخرى في الصندوق في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وسيشمل دعم البرنامج أساسا تدريب النساء العاملات في الإرشاد وأعضاء لجان تنمية القرى على مراعاة قضايا التمايز بين الجنسين في السياق العام للتنمية والنهج التشاركية.

30 - وبالنسبة للتمويل الصغير، سيقوم المشروع بإنشاء مرفق للتمويل الصغير لجملة واسعة من فرص الإنتاج والتصنيع والتسويق المدرة للدخل والمناسبة لاستثمار أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء الريفيات. وستمول أنشطة توليد الدخل أساسا من خلال المبادرة التجريبية للتمويل الريفي القائم على المجتمع المحلي المماثلة لمشروع تنمية المجتمعات المحلية الريفية في منطقة جبل الحص الممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسوف يستخدم المشروع مبادئ التمويل الصغير لإنشاء صناديق القرى كبديل للمؤسسات المالية باستخدام طرق إقراضية مرنة وابتكارية. حيث أثبتت الصناديق أنها تناسب أكثر الحاجات والمبادئ والخلفيات الثقافية للسكان.

31 - سيجرى إنشاء الصناديق في سياق النهج التشاركي الشامل القائم على المجتمعات المحلية وكجزء من خطط عمل المجتمعات المحلية للقرى. وسيجرى توفير الموظفين المتخصصين والمنظمين الميدانيين، الذين يشملون، بالإضافة إلى رئيس الفريق/مدير الفريق، أخصائي في التمويل الصغير الذي سيعمل كنائب لرئيس الفريق/مدير الفريق؛ ويشرف منظم صندوق على المنظمين الميدانيين؛ وسيقوم متخصص في المحاسبة ومراجعة الحسابات بتدريب الذين يقومون على مسك حسابات الصناديق ومراجعتها؛ وسيقوم منظم النساء بمساعدة النساء على إنشاء الصناديق الخاصة بهن؛ و10 متطوعين وطنيين من متطوعي الأمم المتحدة. وسيجري استهداف ما مجموعه 50 قرية ومساعدة صغار المزارعين والنساء الريفيات لتكوين صناديق خاصة بهم.

32 - سيدعم المشروع إنشاء صندوق مركزي له موارده الخاصة به حيث يتولى مسؤوليات المشروع عند إقفاله. وسيجرى إنشاء هذا الصندوق عقب استعراض منتصف المدة وسوف يضطلع تدريجيا، بدءا من السنة الثالثة، بمسؤوليات موظفي المشروع، بما في ذلك إدارة الموارد والتدريب والتوسع في إنشاء الصناديق.

التنسيق والإدارة

33 - سيقوم المشروع بدعم إنشاء وحدة إدارة وتنسيق المشروع في إدلب. وترد تفاصيل مهام هذه الوحدة وتنظيمها في الفقرة 43 أدناه وفي الذيل السادس.

دال - التكاليف والتمويل

34 - تقدر التكاليف الاستثمارية الكلية والتكاليف المتكررة الإضافية للمشروع، بما في ذلك الطوارئ المادية والطوارئ السعرية (أنظر الذيل الخامس) بحوالي 46.1 مليون دولار أمريكي. ويقدر عنصر النقد الأجنبي بحوالي 23.7 مليون دولار أمريكي أو حوالي 51% من تكاليف المشروع الكلية. وتبلغ التكاليف الاستثمارية 32.4 مليون دولار

أمريكـــي تمثل 71% من التكاليف الكلية. وتبلغ التكاليف المتكررة 13.7 مليون دولار أمريكي تمثل 29% من التكاليف الكلية. ويوجز الجدول 1 تكاليف المشروع حسب العنصر.

الجدول 1: مجمل تكاليف المشروع[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
ألف - التنمية الزراعية					
تخطيط التنمية	84	124	208	60	-
استصلاح وتنمية الأراضي	7 083	18 117	25 200	72	59
تنمية المحاصيل الصالحة للزراعة	182	288	470	61	1
تحسين الثروة الحيوانية	470	333	802	41	2
نشر التكنولوجيا (الإرشاد)	1 488	1 604	3 091	52	7
توليد التكنولوجيا (البحوث)	250	164	414	40	1
التسويق	150	619	769	80	2
المجموع الفرعي	9 706	21 249	30 955	69	73
باء - تنمية وإدارة الموارد المائية	6 647	373	7 020	5	17
جيم - تنمية المجتمعات المحلية					
مشاركة المجتمعات المحلية وبناء القدرات	469	329	798	41	2
تنمية المرأة الريفية	71	52	124	42	-
التمويل الصغير	1 597	134	1 730	8	4
المجموع الفرعي	2 137	515	2 652	19	6
دال - التنسيق والإدارة	1 106	786	1 892	42	4
مجموع التكاليف الأساسية	**19 596**	**22 922**	**42 518**	**54**	**100**
الطوارئ المادية	1 201	164	1 365	12	3
الطوارئ السعرية	1 645	622	2 267	27	5
مجموع تكاليف المشروع	**22 441**	**23 709**	**46 150**	**51**	**109**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

(ب) بما في ذلك التسويق المتعلق بأنشطة تنمية المرأة الريفية.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	الصندوق		الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي		برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		المستفيدون		الحكومة		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%		
ألف - التنمية الزراعية														
تخطيط التنمية	216	100	-	-	-	-	-	-	0	-	216	1	130	86
استصلاح وتنمية الأراضي	7 709	29	16 833	63	-	-	-	-	2 100	8	26 642	58	18 634	8 008
تنمية المحاصيل الصالحة للزراعة	167	33	284	56	-	-	-	-	59	12	509	1	303	207
تحسين الثروة الحيوانية	781	88	86	10	-	-	-	-	17	2	883	2	356	527
نشر التكنولوجيا (الإرشاد)	2 808	82	436	13	-	-	-	-	177	5	3 421	7	1 724	1 697
توليد التكنولوجيا (البحوث)	442	100	-	-	-	-	-	-	0	-	442	1	172	270
التسويق	796	98	17	2	-	-	-	-	0	-	813	2	646	167
المجموع الفرعي	**12 918**	**39**	**17 656**	**54**	-	-	-	-	**2 352**	**7**	**32 926**	**71**	**21 965**	**10 961**
باء - تنمية وإدارة الموارد المائية	**2 826**	**34**	**50**	**1**	-	-	**5 463**	**65**	**31**	**0**	**8 370**	**18**	**384**	**7 985**
جيم - تنمية المجتمعات المحلية														
مشاركة المجتمعات المحلية وبناء القدرات	359	41	103	12	82	9	-	-	330	38	875	2	345	530
تنمية المرأة الريفية	84	63	33	25	-	-	-	-	17	12	134	0	55	79
التمويل الصغير	208	12	68	4	1 250	70	-	-	253	14	1 779	4	140	1 639
المجموع الفرعي	**651**	**23**	**205**	**7**	**1 332**	**48**	-	-	**600**	**22**	**2 788**	**6**	**540**	**2 248**
D. التنسيق والإدارة	**1 156**	**56**	**249**	**12**	-	-	-	-	**663**	**32**	**2 067**	**5**	**820**	**1 247**
إجمالي الصرف	**17 551**	**38**	**18 159**	**39**	**1 332**	**3**	**5 463**	**12**	**3 646**	**8**	46 150	100	23 709	22 441

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

(ب) بما في ذلك التسويق المتعلق 4 بأنشطة تنمية المرأة الريفية.

35 - سيقوم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة السورية والمستفيدون بتمويل المشروع. وسيمول قرض الصندوق البالغ 17.5 مليون دولار أمريكي وقرض الصندوق العربي البالغ 18.2 مليون دولار 38% و39% من مجموع تكاليف المشروع على التوالي. وسيكون تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البالغ 1.3 مليون دولار أمريكي على شكل منحة وسيمول على نحو مشترك العنصر الفرعي للتمويل الصغير. وستمول مساهمة الحكومة البالغة حوالي 3.6 مليون دولار أمريكي (8%) تكاليف الرواتب. وسيساهم المستفيدون بمبلغ 5.5 مليون دولار أمريكي (12%) من خلال الاقتراض من المصرف الزراعي التعاوني. ويعرض الجدول 2 أدناه خطة تمويل المشروع.

هاء – التوريد والصرف والحسابات ومراجعتها

36 - سيجرى الاضطلاع بتوريد السلع والخدمات الممولة من حصيلة القرض طبقا للمبادئ التوجيهية للتوريد المعمول بها في الصندوق وإجراءات المؤسسة المتعاونة المعروفة جيدا في سوريا بناء على المشروعات المنفذة في السابق.

37 - سيتم تجميع المشتروات من المعدات الزراعية والمختلفة في مجموعات تطرح في مناقصات دولية أو محلية تنافسية طبقا للمبادئ التوجيهية ذات العلاقة. وستتم عمليات الشراء التي تزيد قيمتها عن 000 100 دولار أمريكي أو أكثر من خلال مناقصة دولية تنافسية. أما بالنسبة للعقود التي تقل قيمتها عن 000 100 دولار أمريكي فيتم توريدها من خلال مناقصة محلية تنافسية، طبقا لإجراءات الشراء الحكومية كما طبقت في المشروعات السابقة للصندوق. وسيتم إبرام العقود الخاصة بالمساعدة التقنية الدولية، والتدريب بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية المعنية بالتعاقد المباشر والأمر المباشر على التوالي. ومن الواجب أن يتمتع المتعاقد معهم بكفاءات واختصاصات وشروط عمل يرتضيها الصندوق.

38 - **الصرف** – سيتم الصرف من قرض الصندوق المقترح وقدره 17.5 مليون دولار أمريكي على مدى سبع سنوات. وسيتم الصرف للنفقات التي تبلغ 000 20 دولار أمريكي أو أقل على أساس كشوف الانفاق المدعمة بالوثائق التي تعدها وزارة الإصلاح الزراعي وتتاح لبعثات الإشراف ولمراجعي الحسابات. أما بالنسبة لكل النفقات الأخرى فسيتم الصرف على أساس تقديم الوثائق كاملة.

39 - **الحسابات ومراجعتها** – تفتح الحكومة حسابا خاصا باسم المشروع بالدولارات الأمريكية وتحتفظ به في مصرف يرتضيه الصندوق. ويكون الحساب الخاص بغرض توفير التمويل الأولي لحصة الصندوق من نفقات المشروع، بشروط وأوضاع يرتضيها الصندوق. ويودع في الحساب الخاص مبلغ أولي قدره 1.5 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل حصة الصندوق من نفقات المشروع للأشهر الستة الأولى.

40 - يتم تجميع كل حسابات المشروع، بما في ذلك الحساب الخاص، وجميع الحسابات الحكومية وكشوف الإنفاق الخاصة بكل سنة مالية وتراجع وفقا لمبادئ وممارسات مراجعة الحسابات المناسبة التي يتبعها مراجعون يرتضيهم الصندوق. وتزود الحكومة الصندوق بنسخ مصدقة من تقارير المراجعة في غضون ستة أشهر من انتهاء السنة المالية.

واو – التنظيم والإدارة

41 - سيتم إحداث لجنة تنسيق رفيعة المستوى للمشروع تضطلع بالمسؤوليات التالية: (i) تحديد إطار السياسة العامة لتنفيذ المشروع؛ (ii) الموافقة على خطط العمل والميزانيات السنوية؛ (iii) رصد تقدم المشروع وذلك أساسا من خلال تحليل تقارير عن أنشطة المشروع لكل ستة أشهر؛ (iv) حل المشاكل وتضارب المصالح المحتمل بين المديريات المشاركة. ويترأس لجنة تنسيق المشروع وزير الزراعة والإصلاح الزراعي وتشمل في عضويتها أيضا مدير مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي في إدلب وجميع رؤساء مديريات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي المشتركين في أنشطة المشروع وكبار ممثلي الهيئات الأخرى مثل الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية وهيئة تخطيط الدولة والمصرف الزراعي التعاوني ووزارة الدولة لشؤون البيئة ووزارة الثقافة.

42 - وسيجرى ضمان التنسيق على مستوى المحافظات من خلال إنشاء لجان فرعية دائمة تابعة للجنة تنسيق المشروع، أي لجان تنسيق المشروع في المحافظات. وتتألف هذه اللجان من جميع رؤساء الخدمات الزراعية على مستوى المحافظة ومنسق المشروع وممثلين عن المحافظ والمصرف الزراعي التعاوني ومديرية البيئة ومديرية الثقافة ومديرية السياحة ومكتب الزيتون والوكالات الأخرى ذات العلاقة. ويشمل الأعضاء الآخرون ممثلين عن لجان تنمية القرى وممثلين عن المعنيين ذوي الشأن والاتحادات (مثل الاتحاد العام للفلاحين والاتحاد النسائي). وتجتمع اللجنة، التي يترأسها مدير الزراعة في إدلب، بانتظام كلما دعت الحاجة وقبل كل اجتماع للجنة تنسيق المشروع.

43 - **وحدة إدارة وتنسيق المشروع**. سيقوم المشروع بإنشاء وحدة إدارة وتنسيق المشروع في مدينة إدلب لها مسؤولية تنسيق أنشطة المشروع التي ستنفذها مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي وأنشطة تنفيذ استصلاح الأراضي وتنمية المجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم الوحدة بإعداد خطط العمل والميزانيات السنوية وتنفذ الرصد المالي والمادي ورصد أثر أنشطة المشروع.

44 - **الإشراف**. سيجري الإشراف على المشروع كل ستة أشهر. وسيتم وضع الجدول الزمني لواحدة من بعثات الإشراف نصف السنوية لتتزامن مع حلقة عمل الاستعراض السنوي للمشروع، مما من شأنه أن يتيح الفرصة للبعثة للعمل عن كثب مع جميع المعنيين لتحديد التقدم المحرز والقيود والتوقعات ولتيسير الاستعراض والموافقة عليه.

زاي – المبررات الاقتصادية

45 - نظرا للقدرة الكبيرة للتنمية الزراعية في محافظة إدلب وتركيز المشروع على تنمية الأشجار المثمرة، فمن المحتمل أن يحقق المشروع زيادة صافية تصل إلى 000 80 طن من الزيتون، و000 45 طن من الكرز، و000 30 طن من التين. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع تحقيق زيادة كبيرة في إنتاج القمح والحمص والحليب واللحوم. ويقدر معدل العائد الاقتصادي الداخلي بحوالي 22.3% على مدى 20 سنة، مع القيمة المتبقية من معدات تنمية الأراضي طوال ثماني سنوات من المشروع والتي تقدر بنسبة 10% من تكاليف الاستثمار. وستؤدي زيادة قدرها 20% في التكاليف إلى خفض معدل العائد الاقتصادي الداخلي بنسبة 20.8%، كما سيؤدي انخفاض بنسبة 20% في الأرباح إلى خفض معدل العائد الاقتصادي الداخلي بنسبة 20.5 في المائة. ويظل المستويان مقبولان. لقد بين تحليل نماذج المزرعة مع وبدون

المشـــروع عن زيادة في دخل الأسرة بعد التمويل بمعدل 120% مع زيادات تتراوح ما بين 51 و 186% طبقا لحجم المزرعة والمحاصيل ودرجة التصخر.

46 - ســـتمكن عملـــية التخطيط التشاركية لأنشطة تنمية المجتمعات المحلية 152 قرية من إنشاء لجان غير رسمية لتنمـــية القـــرى، تســـمح لهـــا بتحديد احتياجات وأولويات التنمية الخاصة بها والمشاركة في تخطيط الأنشطة وتنفيذها ورصدها.

47 - مـــن المـــتوقع أن تســـتفيد النساء من المشروع. ومن خلال التدريب وزيادة الحصول على التمويل الصغير والوصـــول إلـــى الأســـواق، ســـتتمكن النســـاء من زيادة دخولهن. وستؤدي عملية التخطيط التشاركي لأنشطة تنمية المجـــتمعات المحلية إلى جذب المرأة إلى الحياة العامة في القرى والسماح لها بابداء الرأي في شؤون المجتمع المحلي. إن دور المـــرأة في أنشطة المشروع سيغرس الثقة بالنفس ويزيد الاعتماد على الذات ويوضح القدرات الإدارية للمرأة، ومن ثم، يؤكد على مصداقية النساء كشريكات فعالات في عمليات التنمية.

48 - ســـيترتب علـــى الدعـــم المؤسسي لمديرية الزراعة في إدلب فوائد قصيرة وطويلة الأجل. وسيغدو استخدام المنهجـــية التشـــاركية وتحســـين تقنيات الإرشاد نموذجا يمكن تطبيقه في أماكن أخرى في سوريا. وحيث أن استخدام التخطـــيط التشـــاركي خلال التنفيذ مسألة جديدة في سوريا، ستكون الدروس المستفادة خلال تنفيذ المشروع ذات قيمة كبيرة في تطوير برامج صيانة التربة والمياه وبرامج الإرشاد في المستقبل.

حاء – المخاطر

49 - صمم المشروع لينفذ من خلال نهج تشاركي قائم على أساس المجتمع المحلي كما يتطلب تعاونا وثيقا فيما بين لجـــان تنمـــية القـــرى والمستفيدين من المشروع. وتنطوي أساليب العمل هذه على تحمل مخاطر مؤسسية بما في ذلك إمكانـــية أن تغدو مشاركة لجان تنمية القرى والمستفيدين ضعيفة وأن تصبح أنشطة المشروع غير مستدامة. وقد صمم المشـــروع للحصول على ثقة واشتراك المجتمعات المحلية والمستفيدين ولتوليد الإحساس بالملكية في أنشطة المشروع، مما سيؤدي إلى تقليص مخاطر المشاركة الضعيفة إلى أدنى حد ممكن.

طاء – الأثر البيئي

50 - لقد صنف المشروع على أنه من الفئة "ألف" على أساس مدى وحجم الآثار البيئية الضارة التي قد تترتب على الـــتدخلات فـــي استصـــلاح الأراضي وتنميتها والتغييرات في نظام الزراعة. إن وجود مواقع أثرية وتاريخية وثقافية ومحمـــيات طبيعـــية ومصادر قيمة للتنوع البيولوجي والمخاطر المتأصلة المرتبطة بتدهور الأرض – التي ترجع إلى الانحـــدار الشـــديد وضـــحالة التربة – يتطلب اعتماد منهجيات وتدابير موجهة نحو الصيانة للتخفيف من الآثار البيئية الضارة المحتملة. وقد تضمن تصميم المشروع تدابير التخفيف هذه.

51 - سيستخدم المشروع نهجا قائما على استصلاح الأراضي وتنميتها على مراحل لضمان (i) الاقتصار فقط على تنمية الأراضي المناسبة للتغيير في نظم الإنتاج طبقا للمعطيات الكاملة لمعايير تقييم الأراضي فعلا؛ (ii) تخطيط التنمية

طـبقا لمبادئ توجيهية مناسبة للمحاصيل ونظم الزراعة؛ (iii) تحديد أماكن التنوع البيولوجي النباتي ووضع خرائط لها وحمايتها من أي تدخل؛ (iv) تحديد المواقع الثقافية والتاريخية والأثرية وترسيم حدودها الخارجية لتجنب الإضرار بها أو انتهاكها.

52 - سيستخدم المشروع ويعزز أيضا، من خلال إرشاد المزارعين، حزم لنظم إنتاجية جديدة لكل من محاصيل الأشجار المثمرة والمحاصيل الحقلية القائمة على أساس صيانة الممارسات الزراعية ونظم الإدارة المتكاملة للآفات وتقنيات الإصحاح الميداني والزراعة الرعوية. إن استخدام هذه الممارسات له قدرة كبيرة على خفض استخدام الكيماويات الزراعية والاعتماد على الأسمدة للحفاظ على خصوبة التربة، والخسائر الاقتصادية التي ترجع إلى الأضرار التي تسببها الآفات.

ياء – السمات الابتكارية

53 - سيستخدم المشروع نهجا ابتكاريا قائما على المشاركة يستهدف صالح الفقراء وتمكين المجتمع المحلي وإشراكه في صنع القرارات لضمان تحقيق أثر كبير ومستدام. ويقوم تصميم النهج التشاركي المقترح على أساس الخبرات الحديثة، ولكن مع تركيز أكثر حدة على الفقر. ويستخدم عملية استهداف ذات مستويين وآلية استرداد التكاليف من أجل استصلاح الأراضي تقوم على تفضيل الفقراء. وبالإضافة إلى ذلك، سيوفر للفقراء الحصول على الموارد الإنتاجية ويمكنهم من المشاركة في صنع القرارات. وسوف يستهدف المشروع القرى التي يسكنها الفقراء، وستقوم المجتمعات المحلية أنفسها باختيار المستفيدين المؤهلين لذلك. وتقوم أنشطة المشروع على أساس خطط عمل المجتمع المحلي وبرنامج عمل سنوى تضعه وتوافق عليه المجتمعات المحلية.

54 - والسمة الابتكارية الأخرى للمشروع هو دعم إنشاء مؤسسات مالية قائمة على أساس المجتمعات المحلية من خلال مدخراتها وصناديق القروض التي هي مؤسسات أصلية غير رسمية تسمى صناديق. وسيجرى تنمية مؤسسات التمويل الصغير هذه المتسمة بالمساعدة الذاتية والاعتماد على الذات كمؤسسات مالية بديلة ذات شروط إقراضية مرنة لأنشطة توليد الدخل.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

55 - تشكل اتفاقية القرض بين الجمهورية العربية السورية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

56 - والجمهورية العربية السورية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

57 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع - التوصية

58 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قـــرر: أن يقدم الصندوق إلى الجمهورية العربية السورية قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتهـــا ثلاثة عشر ملـــيونا وثلاثمائـــة ألـــف (13 300 000) وحـــدة حقـــوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 1 ديســـمبر/كانون الأول 2042، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة، وأن يخضـــع لأيـــة شـــروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

ملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 30 أكتوبر/تشرين الثاني 2002)

1 - يقدم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي قرضا (قرض الصندوق العربي) إلى حكومة الجمهورية العربية السورية (الحكومة) بمبلغ قدره ما يقارب 000 200 18 دولار أمريكي للمشاركة في تمويل المشروع بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في الاتفاقية التي ستبرم بين الحكومة والصندوق العربي.

2 - يزمع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم منحة للحكومة السورية بما يقارب 000 300 1 دولار أمريكي للمساعدة في تمويل العنصر الفرعي الخاص بالتمويل الصغير في المشروع بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في الاتفاقية التي ستعقد بين الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

3 - تقوم الحكومة بإتاحة حصيلة القرض لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بما يتفق مع خطط العمل السنوية/الميزانيات السنوية وذلك لتنفيذ المشروع.

4 - تتيح الحكومة خلال فترة تنفيذ المشروع الأموال المقابلة لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي من مواردها الخاصة بما مجموعه 900 645 3 دولار أمريكي وفقا للإجراءات الوطنية المتبعة في المساعدة الإنمائية. ولهذا الغرض ستعتمد الحكومة مخصصات في الميزانية لكل سنة مالية بما يعادل الأموال المقابلة التي تتطلبها خطة العمل السنوية والميزانية السنوية للسنة المعنية، وتقوم بإتاحة مثل هذه المخصصات لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي سلفا بشكل سنوي.

5 - تقوم الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز قدرات وحدة تنمية المرأة في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي كي تغدو قادرة على توفير المساعدة التقنية والترويج للمساواة بين الجنسين في القطاع الزراعي.

6 - لا يجوز الصرف من القرض ما لم يتم فتح الحساب الخاص وحساب المشروع حسب الأصول.

7 - يحدد ما يلي كشروط إضافية مسبقة لنفاذ مفعول اتفاقية القرض:

(أ) أن تقوم وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بتعيين مدير/منسق المشروع حسب الأصول وأن يوافق الصندوق على هذا التعيين؛

(ب) أن تكون وحدة إدارة وتنسيق المشروع قد أحدثت حسب الأصول؛

(جـ) أن تكون لجنة تنسيق المشروع قد أحدثت حسب الأصول؛

(د) أن تكـــون اتفاقـــية القرض قد وقعت حسب الأصول، وأن يكون التوقيع والأداء المتصلان بها من طـــرف الحكومـــة قـــد رخص بهما وصدق عليهما من جانب جميع الإجراءات الإدارية والحكومية الضرورية؛

(هـــ) أن تكـــون الحكومة قد سلمت الصندوق رأيا قانونيا مساندا صادرا عن هيئة تخطيط الدولة على نحو يرتضيه الصندوق شكلا وموضوعا.